



لحقوق الإنسان

Freedom Organization for Human Rights



منظمة الحرية لحقوق الإنسان

FREEDOM ORGANIZATION FOR HUMAN RIGHTS

تقرير وتوصيات

منظمة الحرية لحقوق الإنسان الموازي لتقرير
دولة الكويت المقدم للاستعراض الدوري
الشامل UPR

بمجلس حقوق الإنسان

في الأمم المتحدة (الدور 21)

الكويت : القبلة – شارع فهد السلام

مجمع الجون – الدور 28 – فاكس : 24884348 (+965)

منظمة الحرية لحقوق الإنسان

التأسيس :

بمقتضى المادة 60 وما يليها من القانون المدني السويسري تأسست منظمة أطلق عليها (منظمة الحرية لحقوق الإنسان) وتحت الإشهار ضمن مؤسسات المجتمع المدني الكويتي التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل .

الأهداف :

تهدف المنظمة إلى المساهمة في ترقية وحماية حقوق النفس البشرية والحريات السياسية وذلك في إطار القرار A / RES/53/144 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بحق ومسؤولية الأشخاص والجماعات وهيئات المجتمع في ترقية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف عليها عالمياً .

وتعمل المنظمة على تحقيق هدفها على :

1. الرصد والإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان .
2. تقديم الدعم المعنوي والإستشارات القانونية لضحايا تلك الإنتهاكات .
3. ملاحقة المتورطين قضائياً في تلك الإنتهاكات ومناهضة الإفلات من العقاب والرجوع عليهم بالتعويض .
4. تشجيع الحكومات على احترام حقوق الإنسان وتحمل مسؤولياتها تجاه الحريات العامة.
5. نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات والتوعية بآليات حمايتها .
6. تهيئة وتأهيل كوادر من الناشطين تعمل على حماية حقوق الإنسان .
7. دعم كل منظومة سياسية أو قانونية أو تربوية تعمل على تعزيز حماية المواطن من انتهاكات حقوق الإنسان .

الحريات السياسية والاعتقالات التعسفية

لا زال في الكويت لا يوجد مؤسسات مجتمع مدني يمثل التيارات السياسية (الأحزاب السياسية) ولا توجد جهات معينة تدافع عن المعتقلين السياسية إلا بعض المتطوعين من المحامين وناشطي حقوق الإنسان.

وعلى ما تقدم توصي منظمة الحرية بما يلي:

1- إقرار قانون الأحزاب والتجمعات السياسية وتوفير الحماية لها بإبداء الرأي.
2- الإفصاح لجميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة لممارسة حرية التعبير بالضوابط المهنية ومن غير تشديد وتهديد الحكومة بالملاحقات القضائية.

3- هناك تراجع واضح في حرية الرأي العام ولذلك لهيمنة الحكومة على بعض الوسائل القانونية وذلك عن طريق ملاحقة بعض الناشطين قضائياً والسجن أحياناً والتوقيف في مراكز الشرطة.

4- عدم وجود التعددية السياسية وعدم الاعتراف بها إن وجدت وذلك يثير قلقاً واضحاً على تكميم الأفواه وقمع الأصوات التي تخالف النظام الحكومي.

5- المراقبة والتجسس لبعض رموز العمل السياسي والعمل الديني، يجعلنا قلقين من العمل التطوعي أو الحقوقي أو السياسي بحرية ونزاهة.

6- الاعتقالات التعسفية والاحتجازات الاحتياطية ازدادت بكثرة من بعد ما يسمى "الربيع العربي" وناهيك عن التماذي في تأجيل المحاكمات وتأخيرها واستمرار الحبس وقمع الحريات.

7- يجب على الحكومة أن تلتزم بحماية وإتاحة حرية التعبير والرأي وفق أحكام الدستور.

8- يجب على الحكومة تسهيل إصدار تراخيص للقنوات والصحف من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة الحرية التعبير كما نصت المادة 36 من الدستور.

9- يجب على الحكومة حماية المظاهرات السلمية وإعطائها التراخيص بحق التظاهر السلمي ، ولا يجوز التعسف بحق المتظاهرين.

10- على الحكومة إنشاء قسم في وزارة العدل والمحكمة العامة لإستقبال شكاوي المواطنين والوافدين الذين تعرضوا للابتزاز السياسي أو التعسف في الحريات لهذه الانتهاكات والحد منها.



لحقوق الإنسان

Freedom Organization for Human Rights

**البدون (الكويتيون البدون):-

يعد ملف الكويتيين البدون أحد أهم الملفات الصعبة في الكويت وعليه جدل واسع حيث تتباطئ دولة الكويت في حل وإغلاق هذا الملف.

البدون أو عديموا الجنسية يقدر عددهم الآن بحوالي مائة وعشرون ألفاً تقريباً (120.000) والغالب من هذه الفئة ليس له حق بأبسط الأشياء مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية ؛؛ وناهيك عن استثمارهم ككوادر بشرية وأيدي عاملة وعلى ما تقدم توصي منظمة الحرية بما يلي:

- 1- الإسراع بإقرار الحقوق المدنية والإنسانية لهذه الفئة.
- 2- إلغاء جميع صور التمييز العنصري مع هذه الفئة وضرورة إدماجهم بالمجتمع عن طريق إتاحة العمل لهم بالمؤسسات الحكومية.
- 3- عدم استخدام القوة والقمع والتهديد لهذه الفئة عند مطالبتهم عبر مظاهرات سلمية بحقوقهم المدنية والإنسانية.
- 4- إلغاء ما يسمى بالقيود الأمنية وتسهيل إجراءات السفر وذلك بإصدار وثائق سفر طويلة المدى أو لعدة سفرات.

لحقوق الإنسان

Freedom Organization for Human Rights

**** توصيات عامة فيما يتعلق بالعمالة المنزلية والخدم ومراكز السجون ولاعماله الوافده
وثقافه حقوق الإنسان:-**

- 1- نشر حملات توعويه (حكومية + مؤسسات حقوقية) لنشر ثقافه حقوق الإنسان في المجتمع.
- 2- أقرار مشروع الهيئه أو الرابطة وطنيه لحقوق الإنسان.
- 3- إشراك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنيه وضع الرؤى والأفكار الحقوقية لأي قوانين شعبيه تصدر من مجلس الوزراء أو ديوان الخدمه المدنيه.
- 4- إضافة الاتفاقيات والصكوك الدوليه لحقوق الإنسان والتي انضمت إليها الكويت من ضمن أحكام الدستور.
- 5- إصدار قوانين وتشريعات أكثر دقة ومهنيه والتي تضمن سلامه وأوضاع العماله المنزليه والخدم والمحافظة على كرامتهم وحريةهم.
- 6- تطبيق القانون على مكاتب العماله المنزليه التي لها صلة بقضايا الاتجار بالبشر.
- 7- إنشاء المجلس الأعلى للأسرة والمرأة والطفل.
- 8- إدخال ماده حقوق الإنسان في المؤسسات العسكريه والشرطيه للتدريس والتدريب.
- 9- السماح لجهات حقوق الإنسان الرسميه والتطوعيه بالزيارات الميدانيه للسجون ومراكز التوقيف.
- 10- احترام السجين وضمان كافة حقوقه القانونيه والشخصيه والأدميه ؛ والسماح لهم بالخلوة الشرعيه مع زوجاتهم.